

## أثر الفساد على جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر

دراسة قياسية باستخدام نماذج بانل للفترة (2003-2016)

عبدالحق طير<sup>1\*</sup> عقبة ريمي<sup>2</sup> بولرباح غريب<sup>3</sup>

1. جامعة الوادي، الجزائر

2. جامعة الوادي، الجزائر

3. جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر

### The Impact of Corruption on the Attractiveness of Arab Countries to the Foreign Direct Investment: An Empirical Study Using PANEL Models for the Period 2003-2016

Abdelhak TIR & Okba RIMI & Boularbah GHARIB

University of Eloued (Algeria) & University of Kasdi Merbah – Ouargla (Algeria)

تاريخ الاستلام: 2018/08/03 تاريخ القبول: 2019/04/30 تاريخ النشر: 2019/12/31

#### ملخص:

حاولت الدراسة، قياس أثر الفساد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (10 دول)، وذلك باستخدام نماذج بانل للفترة (2003-2016)، وقد تم اختيار هذه الدول بناء على توافر المعطيات والبيانات الخاصة بمتغيرات وفترة الدراسة، وقد اعتمدت على بيانات تقرير مناخ الاستثمار الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر، ومؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية العالمية فيما يتعلق بالفساد. هذا بالإضافة لمتغيرات اقتصادية وأخرى في النموذج كمتغيرات مستقلة ذات علاقة مباشرة بالمتغير التابع، وبناء على نتائج تقدير النموذج توصلت الدراسة إلى أن متغير الفساد كان له علاقة معنوية وعكسية، أي له تأثير سلبي، بحيث وجد أنه كلما زاد حجم الفساد بنسبة 1٪ انخفض حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية بنسبة 1.479%.

الكلمات المفتاحية: الفساد، الاستثمار الأجنبي المباشر، نماذج بانل، الدول العربية

الترميز الاقتصادي (JEL): F21

#### Abstract:

The study attempted to measure the impact of corruption on attracting foreign direct investment in 10 Arab countries by using PANEL models for the period (2003-2016). These countries were selected on the basis of the availability of data and information on the variables and the period of the study. It relied upon the report data of the investment climate issued by the Arab Investment Guarantee Corporation concerning Foreign Direct Investment, and Corruption Perceptions Index issued by the International Transparency Organization on corruption. In addition, Economic and other variables were added to the model as independent variables directly related to the dependent one. Based on the results of the model's estimation, the study concluded that the variable of corruption had a significant and inverse relationship; I.e it has a negative impact, so that the higher the level of corruption by 1% is, the lower the level of the flow of Foreign Direct Investment in the Arab countries decreased by 1.479%.

**Keywords:** Corruption, Foreign Direct Investment, PANEL models, Arab Countries.

**Jel Classification Codes:** F21

## 1- تمهيد :

إن الحديث عن الاستثمار الأجنبي المباشر لا ينقطع بتاتا، كونه ظاهرة اقتصادية أساسية كانت، وما زالت تشكل محورا من محاور الاهتمام لدى العديد من الاقتصاديين، وغيرهم من المفكرين، ورجال الأعمال، وكذا مختلف دول العالم، ويعتبر أحد الميكانيزمات الرئيسية، التي تؤثر تأثيرا حقيقيا في تحديد اتجاهات التنمية في الدول، وفي مسار العلاقات الاقتصادية والسياسية على المستوى الدولي. وقد تزايدت أهميته في الاقتصاد العالمي بشكل واضح، منذ فترة الثمانينيات من القرن 20م، وبصفة خاصة في الدول النامية، وهذا راجع إلى عدد من الأسباب منها الزيادة الكبيرة في حاجة هذه الدول إلى التمويل الخارجي في وقت تناقصت فيه مصادر التمويل الأخرى من جهة، وما ترتب عنها من آثار سلبية من جهة أخرى، هذا بالإضافة إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة، والنهوض باقتصاديات الدول المضيفة له، ومساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية بها.

إن الدول العربية وإدراكا منها بأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كأهم مصدر من مصادر التمويل الخارجية، داعم لمصادر التمويل الداخلية، ومكمل للاستثمارات المحلية، قامت بمختلف الإصلاحات الاقتصادية، القانونية والسياسية، ووضعت مختلف السياسات الهادفة إلى الحد من كل ما يعيق ويقف ضد اجتذابه واستقطاب المزيد من تدفقاته، ويعتبر الفساد بصوره المختلفة أكبر التحديات التي مازالت تواجهها مختلف هذه الدول، حيث يقف حجر عثرة أمام الارتقاء بجاذبيتها للاستثمار إلى مستويات تنافسية، ومن ثم في مسارها نحو تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، وهذا لما له من آثار خطيرة على المجتمع والدولة ككل، حيث ينخر منظومة الاستقرار الكلي، ويضعف من قوة الدولة الداخلية والخارجية، مما يفقد المستثمر الأجنبي الثقة في الاستثمار والقيام بأنشطة الأعمال في هذا البلد.

### 1. إشكالية الدراسة:

مما سبق يمكن طرح إشكالية الدراسة، والتي تتمحور في السؤال التالي:

### 2. كيف يؤثر الفساد على جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر (2003-2016) ؟

#### 2. فرضية الدراسة:

تقول بأن الفساد يرتبط بعلاقة معنوية ذات تأثير سلبي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

خلال الفترة (2003-2016)

### 3. الإطار النظري:

#### 1.3 مفاهيم أساسية حول الفساد:

تعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه " استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة "، ويعرفه البنك الدولي بأنه " إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص "(عادل حسين، 2014، ص127)، أما صندوق النقد الدولي فيعرف الفساد على أنه " علاقة الأيدي الطويلة المتعمدة التي تهدف للاستفادة من هذا السلوك لشخص واحد أو لمجموعة ذات علاقة بالآخرين، ويميز بين حالتين من الفساد، الأولى تتم بقبض الرشوة عند تقديم الخدمة الاعتيادية المشروعة والمقررة، والثانية تتمثل في قيام الموظف بتأمين خدمات غير مشروعة وغر منصوص عليها

ومخالفة القانون مقابل تقاضي الرشوة كإفشاء معلومات سرية أو إعطاء تراخيص غير مبررة أو القيام بتسهيلات ضريبية وإتمام صفقات غير شرعية وغيرها من التعاملات غير القانونية التي يحصل مقابلها المرتشي على مبالغ ومردودات مادية مقابل تسهيلات التي يقدمها" (صلاح، 2003، ص 32)

وعرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سنة 1998 على أنه "إساءة استخدام القوة الرسمية أو المنصب أو السلطة للمنفعة الخاصة، سواء عن طريق الرشوة أو الابتزاز أو استغلال النفوذ أو المحسوبية أو الغش أو تقديم إكramيات لتفعيل الخدمات أو عن طريق الاختلاس" وفي تعريف أوسع ليشمل القطاع الخاص حيث عرف الفساد على أنه "إساءة استعمال السلطة المخولة لتحصيل كسب خاص" (2008، ص 06)

وعرف Paldam الفساد على أنه "المكاسب غير القانونية التي يحصل عليها شخص ما على حساب موكله وذلك عند تعامل الشخص مع طرف ثالث" وعرف LaFree and Morris الفساد على أنه "انتهاك الإدارة الحكومية القواعد الرسمية وغير الرسمية للحصول على مكاسب مباشرة وغير مباشرة من الوظيفة ومنح طرف ثالث خدمات أو موارد كان من الصعب أو المستحيل الحصول عليها". في حين عرف Aidt الفساد على أنه "السلوك الذي يستخدم فيه الموظف العام سلطته لتحقيق منفعة شخصية وبما يتعارض مع قواعد اللعبة" (شحاته، 2013، ص 03)، والفساد كذلك هو كل عمل يتضمن سوء استخدام للسلطة العامة، وخروج عن النظام والقانون أو استغلال غيابهما، وتجاوز السياسة العامة والأهداف المعتمدة وذلك بغية تحقيق منفعة شخصية سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو مالية للفرد أو للجماعة. (بلعاش، 2012، ص 111)

ويمكن هنا التمييز بين بعدين للفساد هما الفساد الكبير Grand corruption والفساد الصغير Petty Corruption. ويقصد بالفساد الكبير ذلك النوع من الفساد الذي تمارسه النخب السياسية والاقتصادية والتشريعية ويؤثر بشكل واضح على المجتمع نظراً لتشوه النظام ككل. أما الفساد الصغير فيقصد به الفساد الإداري الذي يوجد بسبب ضعف الجهاز الإداري ويشمل الطبقتين الوسطى والدنيا من الإداريين، ومن ناحية أخرى يمكن تصنيف الفساد وفقاً لأشكاله التي تتمثل في الرشوة، والاختلاس، والاحتيال، والابتزاز، والمحسوبية، والمحابة، والكسب غير المشروع. (شحاته، 2013، ص 04)

### 2.3 مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر :

وردت العديد من المفاهيم للاستثمار الأجنبي المباشر، سواء من طرف الباحثين والمفكرين الاقتصاديين، أو من طرف المؤسسات والهيئات الدولية، سنحاول أن نشير إلى بعضها فيما يلي:

عرف Bertrand- Raymond الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "مساهمة رأسمال مؤسسة في مؤسسة أخرى، يتم ذلك بإنشاء فرع لها في الخارج أو الرفع من رأسمالها، أو قيام مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجنب، أو هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية، ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وخاصة في الحالة الابتدائية عند إنشاء المؤسسة". (Raymond, 1997, p91) أما كل من Hess&Ross يعرفان الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه "عبارة عن إنشاء مشروعات جديدة في الدولة المضيفة، أو الإضافة إلى رصيد الآلات والمعدات بواسطة المستثمرين الأجانب، أو شراء المستثمرين الأجانب للشركات المحلية في الدولة المضيفة (غالباً ما تكون 10% أو أكثر من أصول الشركة)". (1997، p490)

ويعرفه Kojima بأنه " تلك التحركات في رأس المال التي تهدف بشكل أساس ومباشر إلى السيطرة أو الاستيلاء على إدارة وأرباح شركات ومؤسسات الأعمال الأجنبية " (حجي الشكاكي، 2008، ص32)، ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر كذلك بأنه " ذلك الاستثمار الذي يملكه ويديره المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة له، أو ملكيته لنصيب منه يكفل له حق الإدارة. وهو يتميز بطابع مزدوج الأول : وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف، والثاني: ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع". (كاكي، 2014، ص16)

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، فتتفق مع صندوق النقد الدولي (FMI) في تعريفها للاستثمار الأجنبي المباشر، وقد ركزت على " هدف ممارسة المستثمر الأجنبي المباشر لدور الرقابة على المشروع، وذلك من خلال ملكية 10% أو أكثر من أسهم المشروع، وبالتالي التمتع بقوة التصويت في المشروع، وهذا ما يميزه عن استثمار الحافظة " (الجهوج، 2004، ص55). وبالنسبة للبنك الدولي فيعرفه بأنه " استثمار يقوم على أساس المشاركة في الإدارة (غالبا 10% من أصوات الإدارة) في مشروع يتم تشغيله في دولة أخرى بخلاف دولة المستثمر، والمستثمر يرغب أن يكون ذا تأثير في مجلس الإدارة للمشروع، وله حصة محددة من الملكية ". ( Development Committee Meeting, 1991, p05)

أما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، فيعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على انه ذلك "الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأمد، ويعكس مصلحة دائمة، وسيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر الأجنبي أو الشركة الأم) في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر أو المؤسسة التابعة لها أو فروع الشركات الأجنبية)". (2009, p243)

ومن المهم ذكره هنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يعني دائما استثمارات جديدة تتم من قبل مؤسسات أجنبية، إذ يمكن أن يكون فقط نقل ملكية أصول موجودة من المؤسسات المحلية إلى الأجنبية من خلال الاندماج أو الاستحواذ على أصول قائمة مثلما يتم في عمليات الخصخصة. (سلامي، ساحل وبن تفات، 2018، ص17)

#### 4.3. الدراسات السابقة:

1.4.3. دراسة مزهود هاجر وعبد العزيز شرابي (2017): المعنونة بالاستثمار الأجنبي المباشر أي دور للفساد؟ والتي هدفت إلى تحليل بيانات 25 دولة نامية وناشئة للفترة الممتدة من 2004 إلى 2015، وذلك بالاعتماد على بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر، ومنظمة الشفافية الدولية فيما تعلق بمؤشر مدركات الفساد، وباستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، خلصت الدراسة إلى أن الفساد له تأثير سلبي على حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول، بحيث كلما زاد الفساد في بلد ما في المتوسط بنقطة واحدة انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 146.52 مليون دولار. (ص ص 270 - 299)

2.4.3. دراسة Manamba EPAPHRA & John MASSAWE (2017): بحثت الورقة في أثر الفساد على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لـ 5 دول في شرق أفريقيا خلال الفترة 1996-2015. وذلك باستخدام نماذج بانل

وبالاعتماد على مقياسين للفساد هما مؤشر مدركات الفساد (CPI) الصادر عن منظمة الشفافية الدولية ومؤشر السيطرة على الفساد (CC) الصادر عن البنك الدولي، وتوصلت الدراسة من خلال نتائج تقدير النموذج ذو الأثر الثابت كنموذج مفضل، إلى أن مستوى الفساد في البلد المضيف له تأثير سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وبأن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد، وتحسين نوعية المؤسسات، فضلاً عن السيطرة على الفساد، قد يكونان إستراتيجية هامة لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. (pp19-54)

**3.4.3. دراسة Aysar Fahad (2016):** والتي ركزت على دراسة تأثير الفساد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة في بلدان ما بعد الصراع وبالتحديد هي الجزائر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، العراق، كينيا، بيرو، سيراليون، جنوب إفريقيا والسودان خلال الفترة من 1984-2013، وطبقت الدراسة طريقة المربعات الأقل ديناميكية (DOLS) من أجل اختبار تأثير الفساد على المدى الطويل على الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى هذه البلدان باستخدام E-Views9 كحزمة إحصائية، وتبين من خلال النتائج أن الفساد يؤثر سلباً على الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الداخل على المدى الطويل، حيث تؤدي زيادة وحدة واحدة في الفساد إلى خفض الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل بمقدار 34.1 وحدة. (pp1-12)

**4.4.3. دراسة زرقين عبود ونورة بييري (2014):** المعنونة بمحددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر، تونس والمغرب دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة (1996-2012) والتي هدفت إلى التعرف على المحددات الرئيسية لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول الدراسة، من خلال بناء نموذج قياسي لتقدير العوامل المؤثرة على جذبه على النحو المحدد في الأدبيات الاقتصادية والدراسات السابقة ذات الصلة، وقد توصلت الدراسة إلى أن كل من العوامل المحلية كالناتج المحلي الإجمالي وتطور القطاع المالي وسعر الصرف من أكثر العوامل تأثيراً على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، تونس والمغرب. (ص ص 43-62)

**5.4.3. دراسة Sufian E. Mohamed and Moise G. Sidiropoulos (2010):** المعنونة بنظرة أخرى على محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وكانت تهدف إلى تحديد أهم المتغيرات المؤثرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لـ 36 دولة، منها 12 دولة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة (1975-2006)، وقد توصل الباحثان إلى أن المتغيرات ذات التأثير الإيجابي هي حجم الاقتصاد المضيف، الموارد الطبيعية، وأخرى سلبية كارتفاع معدل التضخم، غياب الحوكمة وحجم الإنفاق الحكومي، كما أوصت الدراسة على أنه ينبغي على صانعي السياسات في المنطقتين العمل على إزالة جميع الحواجز أمام التجارة، وتطوير نظامهم المالي والحد من الفساد، وتوفير البيئة المناسبة. (pp75-95)

ما يمكن إضافته علمياً من خلال هذه الدراسة، في مجال الأبحاث والدراسات المقدمة حول الاستثمار الأجنبي المباشر، كموضوع لا ينقطع الحديث عنه، حيث يلقي اهتمام كبير من الباحثين الاقتصاديين ورجال الأعمال وكذا صانعي القرار في مختلف دول العالم، وقد ركزت الدراسة بحثياً على قياس أثر الفساد على

جاذبية بيئة الاستثمار العربية للاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا نظرا لقلة الدراسات التي اهتمت بدراسة إسقاط هذا الموضوع والربط بين هذين المتغيرين على حالة الدول العربية، حيث تم الاعتماد على مجموعة من الدول العربية التي تعرف حركية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتمثلت في 10 دول وهي السعودية - الإمارات - المغرب - قطر - تونس - عمان - البحرين - مصر - لبنان - الجزائر.

وقد استخدمت الدراسة القياس الاقتصادي (نماذج بانل) لتقدير الأثر بين الفساد كمتغير مستقل والاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع، وحتى يكون النموذج الموصوف أكثر دقة وشمولا وواقعية، تم إدخال مجموعة من المتغيرات المفسرة منها الاقتصادية وغير الاقتصادية، والتي تم اختيارها بناء على ما يتناسب مع خصائص اقتصاديات الدول محل الدراسة هذا من ناحية، وعلى توافر المعطيات والبيانات الخاصة بها من ناحية ثانية، وهي الاستقرار السياسي، الانفتاح الاقتصادي، معدل التضخم، حجم السوق، الموارد الطبيعية والبنية التحتية.

### 5.3. الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (2003-2016)

#### 1.5.3. تحليل وضع الدول العربية في مؤشر مدركات الفساد:

للتعرف على وضع الفساد في الدول العربية خلال الأعوام من 2003 وحتى 2016، تم الاعتماد على مؤشر مدركات الفساد Corruption Perceptions Index الصادر عن منظمة الشفافية العالمية، وقبل سنة 2012 كانت قيمة المؤشر تتراوح بين الصفر والعشرة، حيث يعكس الصفر (أعلى فساداً) والعشرة (أقل فساداً)، ومنذ سنة 2012 نشرت منظمة الشفافية العالمية مؤشر مدركات الفساد لتتراوح قيمته بين الصفر والمائة حيث يعكس الصفر (أعلى فساداً)، ولغرض التحليل تم إعادة تبويب مؤشر منظمة الشفافية العالمية لتتراوح قيمته بين الصفر والعشرة، حيث يعكس الصفر (أعلى فساداً) والعشرة (أقل فساداً). ومن أجل مقارنة مستوى الفساد في الدول العربية خلال فترة الدراسة، تم تقسيم مؤشر مدركات الفساد إلى ثلاث مجموعات، المجموعة (1) تتراوح بين 0-33.3 وتمثل المجموعة مرتفعة الفساد، والمجموعة (2) تتراوح بين 3.34 - 6.66 وتمثل المجموعة متوسطة الفساد، أما المجموعة (3) تتراوح بين 6.67 - 10 وتمثل المجموعة منخفضة الفساد. وهذا التقسيم هو اجتهاد من الباحثين، وتم ذلك استناداً على القاعدة طول الفئة يساوي المدى على عدد الفئات، وبعد حساب متوسط مؤشر مدركات الفساد لكل دولة من الدول العربية خلال 2003 - 2016 وفقاً للبيانات في الجدول رقم (01) بالملحق، تم تبويب الدول في ثلاث مجموعات وترتيبهم من الأقل فساداً إلى الأكثر فساداً وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (02) بالملحق

يلاحظ من الجدول رقم (02) أن الدول العربية الأكثر فساداً (المجموعة 1) هي السودان، والأقل منها العراق، ثم ليبيا، واليمن، ويليها سوريا، ولبنان، ثم الجزائر، ومصر، أما الدول متوسطة الفساد (المجموعة 2) فهي المغرب، والأقل منها في مستوى الفساد السعودية، تونس، والكويت، والأردن، ويليها البحرين، وعمان، والإمارات ثم قطر. وبالنسبة للمجموعة (3) التي تمثل الفساد المنخفض، فلا يوجد بها أي دولة عربية مما يعنى أن الدول العربية تعاني من فساد متوسط أو مرتفع. وللتعرف على أثر تقلب أو استقرار الفساد تم دراسة تغير قيمة المؤشر الخاص بكل دولة على حدا من سنة لأخرى خلال فترة الدراسة، حيث لوحظ أن الفساد يتقلب بين الزيادة والنقصان، والجدول رقم (03) يوضح اتجاه التغير السنوي لمؤشر مدركات الفساد والانحراف المعياري.

من خلال تتبع اتجاه التغير السنوي لمؤشر مدركات الفساد لكل دولة، نلاحظ أن مستوى الفساد في الدول العربية تآرجح بين الزيادة (+) أي ارتفاع مستوى الفساد، والنقصان (-) انخفاض مستوى الفساد، كما أن هناك دول حققت استقرار في قيمة مؤشر مدركات الفساد أي عدم تغير مستوى الفساد (0) خلال بعض السنوات مثل لبنان سنة 2007-2008، 2009-2010 و2010-2011.

أما بالاعتماد على مقياس الانحراف المعياري الذي يعكس مدى انحراف مؤشر الفساد عن متوسطه خلال فترة الدراسة لكل دولة، يتضح انخفاضه في العديد من الدول العربية مثل مصر، الجزائر، سوريا، البحرين واليمن، مما يعكس استقرار ومحدودية تقلب الفساد في هذه الدول. وعلى الجانب الآخر سجل الانحراف المعياري قيماً مرتفعة في العراق، الأردن، الإمارات وليبيا مما يشير إلى تقلب وعدم استقرار الفساد في تلك الدول، وبشكل عام اتسم الفساد في أغلب الدول بمحدودية التقلب حيث بلغ متوسط الانحراف المعياري للدول العربية ككل حوالي 0.37.

وللتعرف على تقلب أو استقرار الدول العربية بين المجموعات الثلاثة التي تمثل مستوى الفساد تم دراسة انتقال كل دولة، والجدول رقم (05) يوضح الدول التي انتقلت من مجموعة إلى أخرى خلال الفترة 2003-2016 وعدد مرات واتجاه انتقالها.

يتضح من الجدول رقم (05) أن بعض الدول انتقلت فيما بين المجموعات بالتحسن أو بالتدهور، حيث نجد أن الدول التي تحسن وضعها وانخفض مستوى الفساد بها وانتقلت من المجموعة (1) الأكثر فساداً إلى المجموعة (2) متوسطة الفساد وهي دولة مصر خلال (2004-2005) و(2013-2014)، ولبنان (2005-2006)، والمغرب، السعودية (2006-2007) و(2009-2010)، ودولة الجزائر خلال (2011-2012). كما انتقلت كل من قطر (2008-2009) والإمارات (2010-2011) من المجموعة (2) متوسطة الفساد إلى المجموعة (3) منخفضة الفساد. ومن ناحية أخرى تدهور وضع كل من السعودية، مصر وسوريا (2005-2006) ولبنان (2006-2007)، المغرب (2008-2009)، وارتفع مستوى الفساد بهذه الدول حيث انتقلت من المجموعة (2) متوسطة الفساد إلى المجموعة (1) مرتفعة الفساد، كما انتقلت كل من قطر والإمارات (2015-2016) من المجموعة (3) منخفضة الفساد إلى المجموعة (2) متوسطة الفساد، وبينما استمرت دول أخرى في نفس المجموعة على الرغم من ارتفاع أو انخفاض مستوى الفساد بها، حيث استمرت عمان، والبحرين، والأردن، والكويت، وتونس، في المجموعة (2) متوسطة الفساد، واستمرت اليمن، وليبيا، والسودان، والعراق في المجموعة (1) مرتفعة الفساد.

### 2.5.3. اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (2003-2016):

شهدت الفترة 2003-2009، تطورات ملحوظة وقياسية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية، كما هو موضح في الجدول رقم (06)، حيث بلغت هذه التدفقات في المتوسط حوالي 56.25 مليار دولار، فيما لم تتجاوز خلال الفترة 1995-2001 في المتوسط حوالي 4.5 مليار دولار، حيث بلغت في سنة 2004 حوالي 24.7 مليار دولار، وبنسبة زيادة بلغت حوالي 57% عن سنة 2003، وبلغت التدفقات في سنة 2006 حوالي 4.62 مليار دولار مقابل 45.8 مليار دولار سنة 2005، أي بزيادة نسبتها 36.24%، لترتفع كذلك في سنة 2007 لتبلغ حوالي 80.83 مليار دولار، ليتواصل هذا الارتفاع لتبلغ التدفقات ذروتها في سنة 2008 حيث بلغت حوالي

96.48 مليار دولار، لتشهد بعد ذلك انخفاضا في سنة 2009 بنسبة حوالي 21% حيث بلغت حوالي 76.2 مليار دولار، وهذا بسبب تأثيرات الأزمة المالية العالمية والانكماش في الطلب العالمي. ويعزو هذا الاتجاه التصاعدي للتدفقات الواردة إلى الدول العربية في السنوات الأخيرة إلى سياسات الانفتاح على العالم الخارجي وبرامج الإصلاح الاقتصادي في كثير من الدول العربية (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2007، ص63)، وإلى عدة عوامل نذكر منها: (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2008، ص10-09)

♦ إضفاء المزيد من المرونة على الأطر التشريعية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر في عدة دول من المنطقة، وبخاصة في مجال الخدمات المالية، العقارية والاتصالات. إضافة إلى أن خصخصة تلك الخدمات مثلت عامل جذب لحصص أكبر من الاستثمارات من خلال الشركات عبر الوطنية.

♦ تحسن مناخ الاستثمار وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في العديد من الدول العربية خلال السنوات الأخيرة.  
♦ ارتفاع أسعار النفط بما أدى إلى اجتذاب المزيد من الاستثمار في الصناعات والخدمات المتصلة بقطاع النفط والغاز.

♦ الازدهار الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط جذب استثمارات جديدة وتم إبرام العديد من الصفقات الضخمة في إطار عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية.

أما خلال الفترة 2010-2016، فقد شهد الاتجاه العام لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية تراجعا مقارنة بما حققته في الفترة السابقة، كما هو موضح في الشكل رقم (01) حيث بلغت في المتوسط حوالي 47.96 مليار دولار، وبلغت في سنة 2010 حوالي 68.5 مليار دولار، لتتخفف في سنة 2011 بنسبة 37.4% حيث بلغت حوالي 42.9 مليار دولار، لترتفع في سنة 2012 لتبلغ حوالي 53.45 مليار دولار، لترجع للانخفاض في سنة 2013، 2014، 2015 و2016 حيث بلغت بالترتيب حوالي 48.45، 44.3، 39.9 و30.7 مليار دولار، وهكذا بقيت قيمة التدفقات ضعيفة مقارنة مع مستواها القياسي الذي حققته في سنة 2008 و2009، ويرجع هذا التراجع والانخفاض إلى الأحداث الأمنية والتطورات السياسية التي عرفتها الساحة العربية.

إن مع ضآلة نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مقارنة مع حجم التدفقات إلى الدول النامية، (بلغت في المتوسط 9%)، ومع مستوى تدفقاته في العالم (والتي بلغت 3%)، نجدتها مركزة بدرجة كبيرة في عدد قليل من الدول العربية، وموزعة جغرافيا على نحو غير متكافئ، كما هو موضح في الجدول رقم (06)، ويعود ذلك إلى التباين في السياسات العامة المشجعة في كل دولة، والظروف الخاصة بالاستثمار فيها، وفي مدى اندماجها في الاقتصاد العالمي. ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

♦ خلال الفترة (2003-2009):

برزت ثلاثة دول عربية، جاءت في مقدمتها السعودية، حيث سيطرت في هذه الفترة على النصيب الأكبر من إجمالي التدفقات الواردة إلى الدول العربية، حيث قدرت حصتها بحوالي 18737.8 مليون دولار في المتوسط، وبنسبة قدرت بـ 33.3%، وجاءت بعدها في المركز الثاني الإمارات بحصة قدرت بـ 9214.5 مليون دولار في



المتوسط، وبنسبة قدرت بحوالي 16.3%، وحلت في المركز الثالث مصر بحصة قدرت في المتوسط بـ 6514 مليون دولار وبنسبة قدرت بـ 11.5%.

أما المراكز الثلاثة الثانية، فقد كانت من نصيب كل من لبنان في المركز الرابع وبنسبة قدرت بـ 5.8%، ثم قطر خامسا بنسبة استثمارات بلغت 4.5%، ثم السودان في المركز السادس بنسبة 4.25%، بعدها تأتي المغرب بنسبة 3.98%، وليبيا بنسبة 3.19%، ثم الأردن بنسبة 3.02%، باقي الدول العربية (12 دولة) تحصلت كل واحدة منها على حصة أقل من 3%، سبع دول منها لم تتجاوز حصتها 1%.

#### ♦ خلال الفترة (2010 - 2016) :

في هذه الفترة سيطرت نفس الدول السعودية، الإمارات ومصر على المراكز الثلاثة الأولى، وبما نسبته مجتمعة حوالي 57% من متوسط إجمالي التدفقات الواردة عربيا، وقد حافظت السعودية على الصدارة بحصة قدرها في المتوسط حوالي 26.7%، ثم تأتي الإمارات في المركز الثاني وقد تحسنت حصتها حيث قدرت بحوالي 19%، ثم جاءت مصر في المركز الثالث بحصة قدرها حوالي 3.11%.

أما المراكز الثلاثة الثانية فقد كانت من نصيب كل من لبنان، المغرب والسودان على الترتيب، وبنسب بلغت حوالي 6.5%، 5.7% و 4.5% على التوالي، ثم تأتي الأردن سابعا بنسبة 34.3%، ثم تونس بنسبة 3.3%، ثم العراق والجزائر بنسبة 3.15% و 3.12% على الترتيب، أما باقي الدول العربية الأخرى (11 دولة) تحصلت كل واحدة منها على حصة أقل من 3% من متوسط إجمالي العربي للتدفقات الواردة. ولما تقارن هذه الفترة بالفترة السابقة، نجد أن هناك تراجع في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في أغلب الدول العربية، بلغ حوالي 15% في المتوسط الإجمالي، ويرجع ذلك بصفة عامة إلى الانخفاض الكبير في حجم التدفقات العالمية، وبصفة خاصة إلى الأوضاع الأمنية والسياسية غير المستقرة في المنطقة العربية، وبسبب كذلك تراجع وانخفاض أسعار النفط مما أثر على حجم التدفقات في الدول النفطية.

#### II - الطريقة والأدوات :

لتوضيح طبيعة العلاقة بين الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر تم الاعتماد على الدراسة القياسية وذلك باستخدام نماذج بانل لإثبات فرضية الدراسة القائلة بأن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يمثل المتغير المعتمد (التابع) يتأثر وبشكل سلبي بالفساد الذي يمثل المتغير المستقل.

#### 1- تحديد متغيرات الدراسة:

بناء على ما جاء في النظرية الاقتصادية، والدراسات التطبيقية السابقة، من متغيرات مفسرة لسلوك الاستثمار الأجنبي المباشر، وحتى يكون النموذج الموصوف أكثر دقة وشمولا وواقعية، تم الاعتماد في هذه الدراسة إلى جانب متغير الفساد على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية، والتي تم اختيارها بناء على ما يتناسب مع خصائص اقتصاديات الدول العربية هذا من ناحية، وعلى توافر المعطيات والبيانات الخاصة بها من ناحية ثانية، ومن المتوقع أن لها التأثير الأكبر على حركة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والجدول رقم (07) يلخص المتغيرات التي تم إدراجها في نموذج الدراسة.

## 2- عينة وفترة الدراسة:

عينة الدراسة تتكون من مجموعة الدول العربية التي تعرف حركية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثلة في 10 دول عربية وهي كالتالي: السعودية - الإمارات - المغرب - قطر - تونس - عمان - البحرين - مصر - لبنان - الجزائر، أما عن فترة الدراسة فغطت 14 سنة، وتمتد من سنة 2003 إلى غاية سنة 2016 وقد تم اختيار دول العينة وفترة الدراسة وفقاً لما هو متاح من بيانات للدول محل الدراسة، حيث لم تتوفر بيانات عن الفساد قبل عام 2003 لأغلب الدول العربية حسب مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية العالمية.

## 3- طريقة تقدير النموذج القياسي:

لقياس أثر الفساد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لعينة الدراسة المكونة من (10) دول خلال الفترة 2003-2016، سنقوم بتقدير النموذج القياسي (نماذج بانل) باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews9، وذلك من خلال تقدير النموذج الإجمالي (Pooled)، وكذا نموذج ذو الأثر الثابت ونموذج ذو الأثر العشوائي، وبعد تقدير النماذج الثلاثة، تأتي الخطوة الثانية وهي اختيار النموذج الملائم، وذلك باستخدام أساليب الاختيار من خلال الاعتماد على اختبارين أولاً اختبار (Breusch and Pagan) لإثبات وجود أو عدم وجود الأثر العشوائي والثابت، ففي حالة عدم وجود الأثر سنعتمد على نتائج النموذج الإجمالي في التحليل، أما إذا تم إثبات وجود الأثر سننتقل إلى الاختبار الثاني وهو اختبار هوسمان (Hausman) لاختيار ما بين نموذج ذو الأثر العشوائي ونموذج ذو الأثر الثابت، والنموذج الملائم يتم الاعتماد على نتائجه في التحليل.

## III- تحليل وتفسير النتائج :

كخطوة أولى تم تقدير النموذج الإجمالي، نموذج ذو الأثر الثابت ونموذج ذو الأثر العشوائي وقد جاءت نتائج التقدير كما هي مبينة في الجدول رقم (11) بالملحق، سيتم بعد ذلك كخطوة ثانية إثبات وجود أو عدم وجود الأثر العشوائي والثابت باستخدام اختبار (Breusch and Pagan).

### ♦ اختبار (Breusch and Pagan):

ومن أجل إثبات وجود الأثر العشوائي والثابت من عدمه سنستخدم اختبار (Breusch and Pagan) والذي يستعمل مضاعف لاقترانج لاختبار:

**فرضية العدم:** نموذج الانحدار الإجمالي هو الملائم

**الفرضية البديلة:** نموذج ذو الأثر الثابت أو نموذج ذو الأثر العشوائي هو الملائم

من خلال نتائج الجدول رقم (13) بالملحق، نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، وهذا يعني عدم وجود للآثار الثابتة والعشوائية لأن قيمة P value لإحصائية (Breusch and Pagan) تساوي 0.162 وهي أكبر من 0.05 وبالتالي فالنموذج الملائم هو نموذج الانحدار الإجمالي (Pooled). والذي سوف نعتمد على نتائجه في التحليل.

ومن خلال نتائج تقدير نموذج الانحدار الإجمالي (Pooled). الموضحة في الجدول رقم (11) نجد أن:

♦ المعنوية الكلية للنموذج (إحصائية F تساوي 16.874) معنوية عند مستوى 1% لأن معنوية إحصائية فيشر تساوي 0.00.

◆ قيمة معامل التحديد  $R^2=0.472$ ، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع بنسبة 47% وهي نسبة مقبولة.

◆ أما بواقى النموذج فهي تتبع التوزيع الطبيعي، وحسب إحصائية جاك بيرا في الشكل رقم (02)، التي جاءت معنوية عند المستوى 1%، أي أن النموذج مقبول إحصائياً.

وتشير نتائج تقدير نموذج الانحدار الإجمالي (Pooled) في الجدول رقم (11) بالملاحق، إلى ما يلي :

◆ **الفساد (CPI):** تبين نتائج تقدير النموذج بأن الفساد كانت علاقته عكسية مع حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، أي كان له تأثير سلبي، بحيث كلما زاد الفساد بنسبة 1% انخفض حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1.479%، وهذه النتيجة موافقة لما جاءت به العديد من الدراسات التطبيقية، التي تؤكد على خطورة الفساد على المجتمع والدولة، ودوره السلبي في نخر منظومة الاستقرار الكلي للدولة، مما يفقد ثقة المستثمر الأجنبي فيها، على العكس من ذلك كلما كانت معدلات الفساد منخفضة جداً، كلما حافظت الدولة على استقرارها، وعلى قوتها الداخلية والخارجية، ويجعلها تكسب ثقة المستثمرين الأجانب.

◆ **مؤشر الانفتاح الاقتصادي (OPEN):** له أثر إيجابي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث كلما ارتفع مؤشر الانفتاح الاقتصادي بـ 1% زاد حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 036.0%، وهذه النتيجة تتفق مع ما هو متوقع ومع ما جاءت به النظرية الاقتصادية، بحيث كلما كانت الدولة منفتحة اقتصادياً أكثر كلما نجحت في استقطاب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل أكبر. وجذبها لهذا النوع من الاستثمار يعتبر مظهراً من مظاهر الانفتاح على العالم الخارجي.

◆ **معدل التضخم (INF):** وتم إدخال معدل التضخم كمؤشر معبر عن الاستقرار الاقتصادي، بحيث تبين أن له علاقة طردية مع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، أي كلما زاد معدل التضخم في هذه الدول زاد حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بها، وهذه النتيجة مخالفة لمنطق النظرية الاقتصادية. وربما يفسر ذلك بعدم تأثر المشروعات الأجنبية بالتضخم الداخلي في الدول العربية، ربما لتركزها في أنشطة مرتفعة العائد مثل الأنشطة البترولية، وبالتالي عدم تأثر عوائدها هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية ربما لعدم اعتمادها على السوق المحلية في الحصول على مختلف السلع والمواد والوسائل التي تحتاجها.

◆ **معدل الاستقرار السياسي (POLS):** الاستقرار السياسي كان له علاقة غير معنوية مع الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن بالاعتماد على المعنوية الكلية للنموذج فإن الإشارة جاءت موجبة، أي أن أثره إيجابي، فكلما زاد الاستقرار السياسي بـ 1% زاد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 037.1% وهذه النتيجة تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، الذي يقول بأن الاستقرار السياسي عامل مشجع ومحفز على الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي.

◆ **حجم السوق (MS/GDP):** إن حجم السوق كمؤشر مستقل والذي عبر عنه بالنواتج المحلي الإجمالي ومتغير الاستثمار الأجنبي المباشر كمؤشر تابع، قد جاءت العلاقة بينهما غير معنوية وإشارته موجبة لكنها ضعيفة

جدا تكاد تكون معدومة، وهو مخالف تماما للتوقع، وقد يفسر ذلك ربما بأن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية لم يكن من ذلك النوع الباحث عن السوق، وربما كان من النوع الباحث عن الموارد الطبيعية.

♦ **الموارد الطبيعية (NR) :** كانت لها علاقة معنوية مع الاستثمار الأجنبي المباشر، أي لها تأثير ايجابي على سلوكه، حيث أن الزيادة في الموارد الطبيعية بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة نسبة 0.056% في حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد جاءت النتيجة موافقة للتوقع ولمنطق النظرية الاقتصادية، وهذا ما يؤكد أهمية الموارد الطبيعية بالنسبة للدول العربية، وخاصة البترول الذي تمتلكه العديد من الدول لأهميته في بناء اقتصادها وفي حركية الاقتصادي العالمي.

♦ **البنية التحتية (ISR) :** بالنسبة للبنية التحتية والتي عبر عنها بمتوسط نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء بالكيلو وات/ساعة، جاءت علاقتها مع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، غير معنوية وكذلك عكسية، وهو ما لا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، وربما يفسر ذلك بضعف البنية التحتية بشكل عام في الكثير من الدول العربية.

#### IV-الخلاصة:

حاولت الدراسة الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في مدى تأثير الفساد على جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بدراسة حالة 10 دول عربية، وباستخدام نماذج بانل خلال الفترة (2003-2016)، وقد توصلت إلى النتائج التالية :

1- على الرغم من الاتجاهات التصاعدية التي عرفها حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عربيا، إلا أنه يبقى ضعيفا مقارنة بالمستويات العالية التي حققتها حجم التدفقات العالمية، حيث نجد حصتها بلغت في المتوسط حوالي 3% من إجمالي التدفق العالمي و9% من حصة الدول النامية.

♦ تعتبر السعودية والإمارات الأبرز عربيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتدفقاته إليهما عرفت ارتفاعا مستمرا، حيث بلغت حصة الأولى من إجمالي التدفق العربي في المتوسط حوالي 29%، وحصة الثانية حوالي 18%، ثم تأتي مصر في المركز الثالث بحصة بلغت في المتوسط حوالي 12%. وحصدت مجتمعة ما نسبته حوالي 59%، ما يبين أن حجم التدفقات العربية موزعة على نحو غير متكافئ، وتركزت بدرجة كبيرة في عدد قليل من الدول.

2- إن الدول العربية (محل الدراسة) الأكثر فساداً والتي جاءت في المجموعة الأولى مرتفعة الفساد هي لبنان، والأقل منها الجزائر ثم مصر، أما الدول متوسطة الفساد فقد جاءت المغرب، والأقل منها في مستوى الفساد السعودية، ثم تونس، البحرين، عمان، الإمارات وقطر، وبالنسبة للمجموعة الثالثة منخفضة الفساد، فلا يوجد بها أي دولة عربية مما يعنى أن الدول العربية تعاني من فساد متوسط أو مرتفع.

♦ من خلال الدراسة القياسية تبين أن الفساد كانت علاقته عكسية مع حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، أي كان له تأثير سلبي، بحيث كلما زاد الفساد بنسبة 1% انخفض حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1.479%. وهذه النتيجة تؤكد صحة فرضية الدراسة، وتتوافق مع ما جاءت به

النظرية الاقتصادية، ومنطقها الذي يقول بأنه كلما كانت معدلات الفساد مرتفعة كلما فقدت الدولة استقرارها وضعفت داخليا وخارجيا، مما يفقد ثقة المستثمر الأجنبي فيها، والعكس صحيح.

♦ أما عن باقي المتغيرات المفسرة الأخرى، فقد تبين أن متغير الانفتاح الاقتصادي كان له أثر معنوي وإيجابي بحيث كلما زاد بنسبة 1% زاد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 0.036.0%، وكذلك متغير الموارد الطبيعية جاءت علاقته معنوية وذات تأثير إيجابي بحيث كلما زاد بنسبة 1% زاد حجم التدفق بنسبة 0.056%، أما باقي المتغيرات وهي معدل التضخم، الاستقرار السياسي، حجم السوق والبنية التحتية فقد كانت علاقتها إما أنها غير معنوية أو أنها ذات تأثير لا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية.

### الإحالات والمراجع :

- 1- أحمد سلامي، محمد ساحل، و عبدالحق بن تقات. (2018). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في تركيا خلال الفترة (2006-2016). مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 08، العدد 02، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، ص 17. الرابط <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/77654>
- 2- ادريس رمضان حجي الشكاكي. (2008). محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في إقليم كردستان 2005-2006. العراق: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية..
- 3- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (ديسمبر 2008). الفساد والتنمية - مكافحة الفساد من أجل الحد من الفقر وتحقيق أهداف الإنمائية للألفية وتعزيز التنمية المستدامة.
- 4- حسن بن ريفان الهجوج. (2004). اتجاهات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي . مؤتمر الاستثمار والتمويل - تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- 5- زرقين عبود، و نورة بيري. (ديسمبر، 2014). محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر، تونس والمغرب دراسة قياسية مقارنة (1996-2012). مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 04، العدد 07، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، ص ص 43-62. الرابط <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/41882>
- 6- سمر عادل حسين. (2014). الفساد الإداري - أسبابه، آثاره وطرق مكافحته ودور المنظمات العالمية والعربية في مكافحته مع الإشارة إلى تجارب بعض الدول في مكافحة الفساد الإداري. العراق: مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات.
- 7- عبدالكريم كاكي. (2014). الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية ط1. العراق: مكتبة حسن العصرية.
- 8- عزه محمد حجازي شحاته. (2013). أثر الحرية الاقتصادية والسياسية على الفساد في الدول العربية . الجريمة في الوطن العربي من منظور الاقتصاد الاجتماعي. الوادي: جامعة الشهيد حمه لخضر.
- 9- عماد صلاح. (2003). الفساد والإصلاح. دمشق: منشورات أنجاد كتاب العرب. ص 32.
- 10- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. (2007). تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية. الكويت.
- 11- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. (سنوات مختلفة). تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية. الكويت
- 12- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. (يونيو - سبتمبر، 2008). ضمان الاستثمار، نشرة فصلية. العدد الفصلي الثالث، . الكويت.
- 13- موقع منظمة الشفافية العالمية [www.transparency.org/cpi](http://www.transparency.org/cpi)
- 14- ميادة بلعاش. (ديسمبر، 2012). العوامل المساهمة في التطبيق السليم لنظام حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري. مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 02، العدد 03، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، ص 111. الرابط <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/42741>
- 15- هاجر مزهود، و عبدالعزيز شرابي. (ديسمبر، 2017). الاستثمار الأجنبي المباشر - أي دور للفساد؟. مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 4، العدد 3، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري، الجزائر.
- 16- Aysar, F. (March,2016). The Impact of Corruption on Foreign Direct Investment (FDI) in Post-Conflict Countries: A Panel Causality Test. Journal of Advanced Social Research, Vol.6 No.3, pp1-12.
- 17- Hess, & Ross. (1997). Economic Development Theories, Evidence and Policies. USA: The Dryden Press, Harcourt Brace Collage Publishers.
- 18- Manamba, E., & John, M. (2017, March). The Effect of Corruption on Foreign Direct Investment: A Panel Data Study . Turkish Economic Review Vol.6 No.3, pp19-54.
- 19- Raymond, B. (1997). Economie Financière International. Paris. édition PUF.p91
- 20- Sufian E., M., & Moise G., S. (2010, June). Another Look At The Determinants Of Foreign Direct Investment In Mena Countries: An Empirical Investigation. Journal of Economic development , Vol35, N2, pp75-95.
- 21- UNCTAD. (2009). World Investment Report, Transnational Corporation, Agricultural Production and Development . New York:p243.
- 22- World Bank, Development Committee Meeting. (1991). The Role of Foreign Direct Investment in Development. Washington.

الجدول رقم (01): مؤشر مدركات الفساد في الدول العربية خلال السنوات (2003- 2016)

المتوسط للفترة 2016-2003	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	الدولة
6.49	6.1	7.1	6.9	6.8	6.8	7.2	7.7	7	6.5	6	6	5.9	5.2	5.6	قطر
6.37	6.6	7	7	6.9	6.8	6.8	6.3	6.5	5.9	5.7	6.2	6.2	6.1	5.2	الإمارات
5.20	4.5	4.5	4.5	4.7	4.7	4.8	5.3	5.5	5.5	4.7	5.4	6.3	6.1	6.3	عمان
5.22	4.3	5.1	4.9	4.8	5.1	5.1	4.9	5.1	5.4	5	5.7	5.8	5.8	6.1	البحرين
4.89	4.6	5.2	4.9	4.6	4.4	4.4	4.7	5	5.1	4.7	5.3	5.7	5.3	4.6	الأردن
4.52	4.1	4.9	4.4	4.3	4.4	4.6	4.5	4.1	4.3	4.3	4.8	4.7	4.6	5.3	الكويت
4.31	4.1	3.8	4	4.1	4.1	3.8	4.3	4.2	4.4	4.2	4.6	4.9	5	4.9	تونس
4.19	4.6	5.2	4.9	4.6	4.4	4.4	4.7	4.3	3.5	3.4	3.3	3.4	3.4	4.5	السعودية
3.47	3.7	3.6	3.9	3.7	3.7	3.4	3.4	3.3	3.5	3.5	3.2	3.2	3.2	3.3	المغرب
3.20	3.4	3.6	3.7	3.2	3.2	2.9	3.1	2.8	2.8	2.9	3.3	3.4	3.2	3.3	مصر
3.11	3.4	3.6	3.6	3.6	3.4	2.9	2.9	2.8	3.2	3	3.1	2.8	2.7	2.6	الجزائر
2.86	2.8	2.8	2.7	2.8	3	2.5	2.5	2.5	3	3	3.6	3.1	2.7	3	لبنان
2.48	1.3	1.8	2	1.7	2.6	2.6	2.5	2.6	2.1	2.4	2.9	3.4	3.4	3.4	سوريا
2.19	1.4	1.8	1.9	1.8	2.3	2.1	2.2	2.1	2.3	2.5	2.6	2.7	2.4	2.6	اليمن
2.14	1.4	1.6	1.8	1.5	2.1	2	2.2	2.5	2.6	2.5	2.7	2.5	2.5	2.1	ليبيا
1.74	1.7	1.6	1.6	1.6	1.8	1.8	1.5	1.5	1.3	1.5	1.9	2.2	2.1	2.2	العراق
1.63	1.4	1.2	1.1	1.1	1.3	1.6	1.6	1.5	1.6	1.8	2	2.1	2.2	2.3	السودان

المصدر: موقع منظمة الشفافية العالمية [www.transparency.org/cpi](http://www.transparency.org/cpi)

الجدول رقم (02): متوسط مؤشر مدركات الفساد في الدول العربية خلال السنوات (2003- 2016)

موزعة حسب المجموعات

(مجموعة 1) 3.33-0	(مجموعة 2) 6.66-3.34	(مجموعة 3) 10-6.67
مصر (3.20)	قطر (6.47)	
الجزائر (3.13)	الإمارات (6.42)	
لبنان (2.85)	عمان (5.15)	
سوريا (2.41)	البحرين (5.11)	
اليمن (2.15)	الأردن (4.89)	
ليبيا (2.11)	الكويت (4.48)	
العراق (1.74)	تونس (4.31)	
السودان (1.63)	السعودية (4.23)	
	المغرب (3.51)	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (01) بالملحق

الجدول رقم (03): اتجاه التغير السنوي لمؤشر مدركات الفساد والانحراف المعياري

الانحراف المعياري	2015 - 2016	2014 - 2015	2013 - 2014	2012 - 2013	2011 - 2012	2010 - 2011	2009 - 2010	2008 - 2009	2007 - 2008	2006 - 2007	2005 - 2006	2004 - 2005	2003 - 2004	الدولة
0.38	-1	+0.2	+0.1	0	-0.4	-0.5	+0.7	+0.5	+0.5	0	+0.1	+0.7	-0.4	قطر
0.49	-0.4	0	+0.1	+0.1	0	+0.5	-0.2	+0.6	+0.2	-0.5	0	+0.1	+0.9	الإمارات
0.42	0	0	-0.2	0	-0.1	-0.5	-0.2	0	+0.8	-0.7	-0.9	+0.2	-0.2	عمان
0.24	-0.8	+0.2	+0.1	-0.3	0	+0.2	-0.2	-0.3	+0.4	-0.7	-0.1	0	-0.3	البحرين
0.57	-0.6	+0.3	+0.3	+0.2	0	-0.3	-0.3	-0.1	+0.4	-0.6	-0.4	+0.4	+0.7	الأردن
0.33	-0.8	+0.5	+0.1	-0.1	-0.2	+0.1	+0.4	-0.2	0	-0.5	+0.1	+0.1	-0.7	الكويت
0.42	+0.3	-0.2	-0.1	0	+0.3	-0.5	+0.1	-0.2	+0.2	-0.4	-0.3	-0.1	+0.1	تونس
0.32	-0.6	+0.3	+0.3	+0.2	0	-0.3	+0.4	+0.8	+0.1	+0.1	-0.1	0	-1.1	السعودية
0.33	+0.1	-0.3	+0.2	0	+0.3	0	+0.1	-0.2	0	+0.3	0	0	-0.1	المغرب
0.16	-0.2	-0.1	+0.5	0	+0.3	-0.2	+0.3	0	-0.1	-0.4	-0.1	+0.2	-0.1	مصر
0.21	-0.2	0	0	+0.2	+0.5	0	+0.1	-0.4	+0.2	-0.1	+0.3	+0.1	0.1	الجزائر
0.39	0	+0.1	-0.1	-0.2	+0.5	0	0	-0.5	0	-0.6	+0.5	+0.4	-0.3	لبنان
0.24	-0.5	-0.2	+0.3	-0.9	0	+0.1	-0.1	+0.5	-0.3	-0.5	-0.5	0	0	سوريا
0.29	-0.4	-0.1	+0.1	-0.5	+0.2	-0.1	+0.1	-0.2	-0.2	-0.1	-0.1	+0.3	-0.2	اليمن
0.47	-0.2	-0.2	+0.3	-0.6	+0.1	-0.2	-0.3	-0.1	+0.1	-0.2	+0.2	0	+0.4	ليبيا
0.62	+0.1	0	0	-0.2	0	+0.3	0	+0.2	-0.2	-0.4	-0.3	+0.1	-0.1	العراق
0.34	+0.2	+0.1	0	-0.2	-0.3	0	+0.1	-0.1	-0.2	-0.2	-0.1	-0.1	-0.1	السودان

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (01) بالملحق

الجدول رقم (04): انتقال الدول فيما بين المجموعات الثلاث خلال السنوات 2003 - 2016

الدولة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
قطر	2	2	2	2	2	2	3	3	3	3	3	3	3	2
الإمارات	2	2	2	2	2	2	2	2	3	3	3	3	3	2
عمان	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2
البحرين	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2
الأردن	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2
الكويت	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2
تونس	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2
السعودية	2	2	2	1	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2
المغرب	1	1	1	1	2	2	1	2	2	2	2	2	2	2
مصر	1	1	2	1	1	1	1	1	1	1	1	1	2	2
الجزائر	1	1	1	1	1	1	1	1	1	2	2	2	2	2
لبنان	1	1	1	2	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
سوريا	2	2	2	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
اليمن	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
ليبيا	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
العراق	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
السودان	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (01) بالملحق

الجدول رقم (05): انتقال الدول\* فيما بين المجموعات الثلاث خلال السنوات 2003 - 2016

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	تغيير بين	
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	المجموعات	
		مصر <sup>2</sup>		الجزائر <sup>1</sup>		المغرب <sup>2</sup>			المغرب <sup>1</sup> السعودية <sup>1</sup>	لبنان <sup>1</sup>	مصر <sup>1</sup>		من 1 إلى 2	تحسن معدل
					الإمارات <sup>1</sup>		قطر <sup>1</sup>						من 2 إلى 3	الفساد
							المغرب <sup>3</sup>		لبنان <sup>2</sup>	السعودية <sup>2</sup> مصر <sup>3</sup> سوريا <sup>1</sup>			من 1 إلى 2	تدهور معدل
													من 3 إلى 2	الفساد
	قطر <sup>2</sup> الإمارات <sup>2</sup>													

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (04) بالملحق \* الرقم بأعلى كل دولة يوضح عدد مرات انتقال الدولة من مجموعة لأخرى خلال سنوات الدراسة

الجدول رقم (06): حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (2003-2016) الوحدة: مليون دولار

الدولة	2009-2003		2016-2010	
	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة
المغرب	3.98	2241.7	5.72	2746.2
مصر	11.57	6514	11.30	5420.1
الجزائر	2.93	1649.9	3.12	1498.7
البحرين	2.32	1307.5	0.93	450.7
تونس	2.89	1626.2	3.30	1585.7
السودان	4.25	2392.8	4.53	2174.2
السعودية	33.30	18737.8	26.68	12798.7
سوريا	1.21	684.2	2.59	1246.7
قطر	5.41	3045.9	2.07	993.5
الإمارات	16.37	9214.5	19.07	9150.5
الأردن	3.02	1703.4	3.34	1605.9
لبنان	5.80	3264.1	6.54	3139.8
عمان	1.84	1036.9	2.23	1069.9
موريتانيا	0.40	228.2	1.10	529.7
فلسطين	0.06	35.5	0.55	267
العراق	0.78	441.8	3.15	1511.5
الكويت	0.16	91.1	2.53	1214.1
جيبوتي	0.18	101.7	0.27	133.9
الصومال	0.11	64.3	0.51	245.2
ليبيا	3.19	1799.7	1.86	895.3
اليمن	0.13	74.1	-1.49	715.7-
الإجمالي	100	56255.3	100	47961.6

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير مناخ الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، سنوات مختلفة



جدول رقم (07): متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

إشارة المعلمة المتوقعة	المصدر	المتغير	الرمز	المتغير التابع
	البنك الدولي	الاستثمار الأجنبي المباشر	FDI	المتغيرات المستقلة
سالية	منظمة الشفافية العالمية	مؤشر مدركات الفساد	CPI	
موجبة	البنك الدولي	مؤشر الاستقرار السياسي	POLS	
موجبة	البنك الدولي	مؤشر الانفتاح الاقتصادي	OPEN	
سالية	البنك الدولي	معدل التضخم	INF	
موجبة	صندوق النقد العربي	حجم السوق	MS(GDP)	
موجبة	صندوق النقد العربي / المنظمة العربية للتتمية الصناعية	الموارد الطبيعية	NR	
موجبة	البنك الدولي	البنية التحتية	ISR	

المصدر: من إعداد الباحثين

جدول رقم (11): نتائج تقدير نماذج الدراسة

المتغيرات	النموذج الإجمالي (Pooled)	نموذج ذو الأثر الثابت (LSDV)	نموذج ذو الأثر المشوائي
CPI	-1.479 (0.048)	-0.453 (0.604)	-0.913 (0.232)
INF	0.396 (0.000)	0.428 (0.000)	0.397 (0.000)
NR	0.056 (0.000)	0.021 (0.092)	0.042 (0.000)
OPEN	0.036 (0.019)	0.034 (0.195)	0.028 (0.143)
POLS	1.037 (0.220)	0.941 (0.395)	0.894 (0.330)
ISR	-0.022 (0.825)	-0.600 (0.278)	-0.070 (0.643)
MS_GDP_	0.0002 (0.883)	-0.0001 (0.930)	-0.00007 (0.962)
C	3.413 (0.259)	4.495 (0.482)	2.643 (0.426)
معامل التحديد R <sup>2</sup>	0.472	0.573	0.239
إحصائية F	16.874 (0.000)	10.350 (0.000)	5.939 (0.000)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (08)، (09) و(10)

الجدول رقم (09): نتائج تقدير نموذج ذو الأثر الثابت

**(LSDV)**

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CPI	-0.453750	0.873070	-0.519718	0.6042
INF	0.428384	0.121438	3.527597	0.0006
NR	0.021979	0.012948	1.697551	0.0921
OPEN	0.034147	0.026223	1.302152	0.1953
POLS	0.941894	1.104800	0.852546	0.3956
ISR	-0.600284	0.550986	-1.089472	0.2781
MS_GDP_	-0.000148	0.001687	-0.087714	0.9302
C	4.495388	6.384143	0.704149	0.4827

Effects Specification			
Cross-section fixed (dummy variables)			
R-squared	0.573822	Mean dependent var	4.279721
Adjusted R-squared	0.518384	S.D. dependent var	6.097081
S.E. of regression	4.231285	Akaike info criterion	5.836287
Sum squared resid	2202.164	Schwarz criterion	6.193487
Log likelihood	-391.5401	Hannan-Quinn criter.	5.981443
F-statistic	10.35074	Durbin-Watson stat	0.777286
Prob(F-statistic)	0.000000		

الجدول رقم (08): نتائج تقدير النموذج الإجمالي (Pooled)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CPI	-1.479938	0.743682	-1.990014	0.0487
INF	0.396394	0.105666	3.751378	0.0003
NR	0.056093	0.006817	8.228548	0.0000
OPEN	0.036797	0.015505	2.373279	0.0191
POLS	1.037496	0.843325	1.230246	0.2208
ISR	-0.022102	0.099832	-0.221395	0.8251
MS_GDP_	0.000255	0.001730	0.147218	0.8832
C	3.413094	3.015272	1.131936	0.2597

Effects Specification			
R-squared	0.472262	Mean dependent var	4.279721
Adjusted R-squared	0.444276	S.D. dependent var	6.097081
S.E. of regression	4.545184	Akaike info criterion	5.921459
Sum squared resid	2726.949	Schwarz criterion	6.089553
Log likelihood	-406.5021	Hannan-Quinn criter.	5.989767
F-statistic	16.87488	Durbin-Watson stat	0.740042
Prob(F-statistic)	0.000000		

الجدول رقم (12): نتائج اختبار (Breusch and Pagan)

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	1.950604 (0.1625)	0.643055 (0.4226)	2.593659 (0.1073)
Honda	1.396640 (0.0813)	0.801907 (0.2113)	1.554608 (0.0600)
King-Wu	1.396640 (0.0813)	0.801907 (0.2113)	1.586508 (0.0563)
Standardized Honda	3.391152 (0.0003)	1.037242 (0.1498)	-1.444761
Standardized King-Wu	3.391152 (0.0003)	1.037242 (0.1498)	-1.329505
Gourieriou, et al.*	--	--	2.593659 (>= 0.10)

*Mixed chi-square asymptotic critical values:		
1%	7.289	
5%	4.321	
10%	2.952	

الجدول رقم (10): نتائج تقدير النموذج ذو الأثر العشوائي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CPI	-0.913104	0.760802	-1.200187	0.2322
INF	0.397765	0.112860	3.524413	0.0006
NR	0.042244	0.009093	4.645855	0.0000
OPEN	0.028939	0.019660	1.471979	0.1434
POLS	0.894538	0.916667	0.975859	0.3309
ISR	-0.070383	0.151559	-0.464395	0.6431
MS_GDP_	-7.74E-05	0.001655	-0.046759	0.9628
C	2.643380	3.314543	0.797510	0.4266

Effects Specification			
		S.D.	Rho
Cross-section random		2.048904	0.1899
Idiosyncratic random		4.231285	0.8101

Weighted Statistics			
R-squared	0.239516	Mean dependent var	2.068037
Adjusted R-squared	0.199187	S.D. dependent var	4.788492
S.E. of regression	4.285133	Sum squared resid	2423.832
F-statistic	5.939092	Durbin-Watson stat	0.755813
Prob(F-statistic)	0.000005		

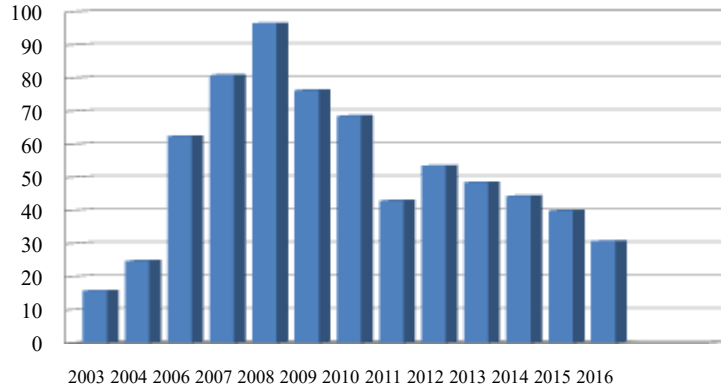
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews9

الجدول رقم (13): نتائج اختبار (Breusch and Pagan)

P value	قيمة الاختبار	نوع الاختبار
0.162	1.950	اختبار (Breusch and Pagan)

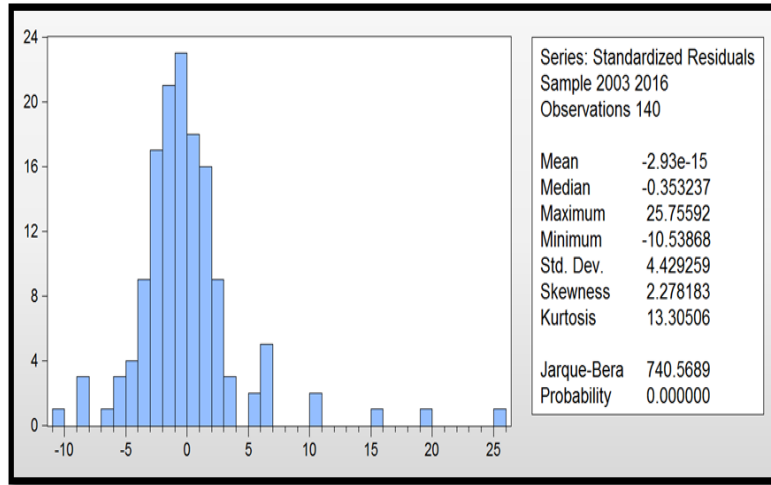
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (12)

الشكل رقم (01): تطور حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية (2003-2016)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات تقرير مناخ الاستثمار لسنوات مختلفة

الشكل رقم (02): نتائج اختبار جاك بيرتا



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews9

#### كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

عبدالحق طير، عقبة ريمي، بولرباح غريب أحمد. (2019). أثر الفساد على جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة قياسية باستخدام نماذج بانل للفترة (2003-2016)، مجلة رؤى اقتصادية، 09(02)، جامعة الوادي، الجزائر، ص.ص 107-125.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين بموجب رخصة المشاع الإبداعي نسب

المصنف - غير تجاري 4.0 رخصة عمومية دولية (CC BY-NC 4.0).



Roa Iktissadia Review is licensed under a Creative Commons Attribution-Non Commercial license 4.0 International License. Libraries Resource Directory. We are listed under Research Associations category